TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/39(1)/14
16 October 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التاسعة والثلاثون
الجزء الأول
جنيف ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

بيان من
رئيس مجلس التجارة والتنمية

١ - عقد مجلس التجارة والتنمية الجزء الأول من دورته التاسعة والثلاثين في جنيف من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، برئاسة السفير يوندوس أكتان (تركيا) ، وكانت الدورة هي أول دورة تنفذ التوجهات وطرق العمل الجديدة المنبثقة من الأونكتاد الثامن الذي انعقد في كرتاخينا دي انديا بكولومبيا في شهر شباط/فبراير ١٩٩٢ .

٢ - ونظرت الدورة في المسائل الموضوعية التالية:

* الآثار الدولية المترتبة على سياسات وقضايا الاقتصاد الكلي المتعلقة بالترابط: تطور مشاكل التنمية مؤخرا والاحتمالات المرتقبة لها ؛
* الطرق المؤدية إلى التنمية: أداء المؤسسات العامة ومشاكلها وإصلاحها ؛
* التنمية المستدامة ، بما في ذلك إسهام الأونكتاد في تنفيذ نتائج وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ؛
* السياسات التجارية والتكيف الهيكلي والإصلاح الإقتصادي: القضايا المتعلقة بالاليات الوطنية الشفافة في سياق مكافحة الحمائية ؛
* استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات ؛
* إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات .

٣ - وقرر المجلس إنشاء فريق عامل مخصص لاستكشاف قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح .

٤ - كما اعتمد المجلس نتائج متفقاً عليها بشأن الأولويات لأعمال الأونكتاد .

٥ - وفي خطوة مبتكرة وفقا لمقرر من الأونكتاد الثامن ، عقدت ثلاث مشاورات غير رسمية مع خبراء مستقلين رفيعي المستوى بشأن الترابط والمؤسسات العامة وشفافية التجارة .

الترابط

٦ - تناول النقاش قضايا عالمية هامة ، وكانت دعامته تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٩٣ ، الذي أشادت به وفود عديدة ، وتضمّن تبادلا نافعا غير رسمي للآراء مع مدعوين خاصين .

٧ - ويمر الاقتصاد العالمي حاليا بمرحلة صعبة ، على الرغم من نجاح عدد من البلدان النامية في التعجيل بمعدلات نموها في مواجهة التباطؤ الاقتصادي العالمي . وقد وجد إقرار عام بضرورة أن تصمم السياسات النقدية والمالية حاليا على نحو يستهدف تشجيع الانتعاش في الأجل القصير وإزالة الاختلالات الهيكلية على امتداد فترة تمتد من الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل . وعموما اعتبر تنسيق الاقتصادات الكبيرة لسياساتها الاقتصادية الكلية أمرا أساسيا لإحياء القوة الدافعة للنمو ، وينبغي لمثل هذا التنسيق بدوره أن يراعي تماما مصالح البلدان النامية .

٨ - ويلزم إحراز مزيد من التقدم في الإصلاح الهيكلي باعتباره جزءا من السياسات المحلية في البلدان النامية وكذلك في الدعم المالي الخارجي الكافي بشروط مناسبة . ولوحظ أن سياسات التحرير قد استفادت ، في عدد من البلدان النامية ، من تدفقات رأسمالية كبيرة ، ولا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ولكن عدم استدامة تدفقات الأموال السائلة قد يمثل مشكلة عويصة .

٩ - وفيما يتعلق بالديون ، اعتُرف عموما بإحراز تقدم كبير في حل مشاكل ديون البلدان النامية ، ولكن أقر في الوقت نفسه بضرورة بذل المدينين والمجتمع المالي الدولي على السواء للمزيد من الجهود . وطالب عدد من البلدان بمنح نادي باريس للبلدان النامية الفقيرة معاملة أكثر مواتاة ، وكذلك بزيادة الاهتمام المولى للبلدان النامية الأخرى .

١٠ - وأُقر بأن الحالة الاقتصادية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى الاقتصاد السوقي ما زالت بالغة الصعوبة ، وأنه قد تبين أن الخصخصة مسألة أشد تعقيدا بكثير مما كان متوقعا . وأكدت عدة وفود أهمية زيادة دينامية الاقتصادي العالمي وتقوية التعاون المتعدد الأطراف والمساعدة الخارجية لدعم جهود السياسة المحلية في هذه البلدان . وأعربت وفود أخرى عن انشغالها بضرورة ألا يقوض هذا من التدفقات الاستثمارية والمالية إلى البلدان النامية .

١١ - واعتبرت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فرصة فريدة لتقوية النظام التجاري المتعدد الأطراف ووقف الحمائية ، وأكدت وفود كثيرة أن من الحيوي مراعاة مصالح البلدان النامية ، بما في ذلك أقل البلدان نموا ، فضلا عن البلدان المستوردة الصافية للأغذية ، وتأمين ألا تؤدي التكتلات التجارية الناشئة إلى تحويل التجارة .

إصلاح المؤسسات العامة

١٢ - كان النقاش ، الذي كانت دعامته تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٩٣ ، بنّاءً ، وأثرته مناقشات غير رسمية جرت مع خبراء رفيعي المستوى .

١٣ - وقد أقر بأن الكثير من شركات القطاع العام تواجه مصاعب ، وأنه يجب التفكير في كل من الخصخصة والإصلاح ، ولا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى اقتصاد سوقي . وتقوم بلدان عديدة بإعادة تحديد دور الدولة بغية الاستفادة على وجه أكمل من القدرة المتزايدة لأصحاب المشاريع الخاصة . وإصلاح القطاع العام أمر ملح بصفة خاصة حيثما كان القطاع الخاص في طور التكوين ، ولكن وفودا كثيرة اعتبرت الخصخصة أفضل استجابة لإصلاح المؤسسات العامة .

١٤ - واتفق اتفاقا واسعا على أن التوازن المناسب بين القطاع العام والقطاع الخاص سيتفاوت تفاوتا كبيرا من بلد إلى آخر ، وأنه ينبغي تناول القضية على نحو غير ايديولوجي . وأكدت بعض الوفود ضرورة أخذ الأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية لإصلاح شركات القطاع العام في الاعتبار هي أيضا . كما أن التلاعب من جانب مجموعات المصلحة والمبالغة في الأهداف وعدم ملاءمة التمويل كثيرا ما تضر بأداء شركات القطاع العام . وبالتالي ينبغي للحكومات أن تحدد أهدافا واضحة متسقة ، وتكافئ الإدارة وتؤدبها بغية الاستجابة إلى إشارات السوق .

١٥ - وأشير إلى أن النتائج المالية ، ولا سيما القصيرة الأجل ، مؤشر مضلل للأداء في أغلب الأحوال ، وأنه ينبغي مراعاة البيئة الاقتصادية الكلية مراعاة تامة .

وينبغي توجيه الإصلاح في المقام الأول إلى تحسين كفاءة الشركات ، وينبغي استخدام حصيلة المبيعات في استثمارات رأسمالية جديدة . وينبغي في وضع الأهداف المالية للشركات تحديدها في سياق أطول أجلا .

١٦ - وأكد متحدثون عديدون أخطار خصخصة الاحتكارات "الطبيعية" وضرورة تفادي إساءة استخدام سلطة الاحتكار في إطار الملكية العامة . وينبغي إزالة القيود التي تحفزها السياسة العامة ، والتي لا تؤدي إلا إلى توليد أرباح سهلة .

التنمية المستدامة

١٧ - جرى نقاش حام حول كل من توجه ومضمون أعمال الأمانة مستقبلا في مجال التنمية المستدامة . وخاطب نائب الأمين العام والموظف المسؤول عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المجلس في جلسة غير رسمية بشأن السياسات الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة على المستوى الوطني .

١٨ - وأُقر بأنه ينبغي لأعمال الأونكتاد بشأن التنمية المستدامة على مستوى المجلس ، في لجنة للدورة ، أن تركز في البداية على مجال هام هو التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية ، بما في ذلك ضرورة تأمين عدم تحوّل التدابير البيئية إلى أدوات للحمائية .

١٩ - وينبغي إيلاء أولوية عالية إلى الأعمال المتصلة بالتنمية المستدامة وأبعادها البيئية ، وإدماجها بصورة أشمل مما هو موجود حاليا في أعمال أمانة الأونكتاد وهيئاتها الفرعية . وينبغي إيلاء تشديد خاص للأعمال بشأن التنمية المستدامة في اللجنة الدائمة للسلع الأساسية واللجنة الدائمة المعنية بتخفيف الفقر ، وفي الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا . وكان المفهوم أنه يجب على كل الأعمال من هذا القبيل أن تأخذ في اعتبارها على الوجه المناسب إنشاء لجنة التنمية المستدامة وأي توزيع ممكن لاحق للمهام بغية تفادي التداخل .

٢٠ - وعلى الرغم من وجود درجة كبيرة من توافق الآراء على توجهات ومضمون أعمال الأمانة مستقبلا اختلفت الآراء بشأن الآثار المحتملة لاعتماد واستخدام رخص انبعاثات الكربون القابلة للتداول على المستوى الدولي وحول مدى ملاءمة القيام بأعمال في المستقبل بشأن هذه المسألة باستخدام موارد الميزانية العادية للأونكتاد .

٢١ - وينبغي للأمانة مواصلة أو إجراء دراسات حول ما يلي:

* الروابط المتبادلة بين التجارة والبيئة وطرق إدماج التكاليف البيئية في أسعار كل المنتجات ؛

* الأدوات الاقتصادية والتنظيمية لتصحيح جوانب قصور السوق بدون عرقلة النمو الاقتصادي والتنمية أو تعريض الأوضاع التنافسية في الأسواق الدولية للخطر ؛
* الأدوات القائمة على السوق من أجل تمويل حماية البيئة ؛
* ما يترتب على المبادئ الأساسية المصممة لتشجيع سلوك اقتصادي أكثر تمشيا مع مقتضيات التنمية المستدامة من آثار على البلدان النامية ؛
* الروابط بين تخفيف الفقر والتنمية المستدامة ؛
* طرق ووسائل تعزيز التنمية المستدامة على المستوى الوطني ، مع تأمين روابط إيجابية بين السياسات التكنولوجية والقطاعية والاقتصادية الكلية .

الآليات الشفافة الوطنية

٢٢ - أجرى المجلس مناقشات متعمقة حول القضايا المتصلة بالآليات الشفافة الوطنية في سياق مكافحة الحمائية .

٢٣ - وقد أُقر بأنه يمكن للآليات الشفافة أن تكون أداة هامة لمكافحة الحمائية التجارية ، وبيّن أيضا أن مثل هذه الآليات تقدم في حالات كثيرة مساهمات ذات بال في سبيل تحرير التجارة . وارتأت بعض البلدان أن استخدام هذه الآليات استخداما فعالا يمكن أن يساعد في إيجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية يمكنها تسهيل عملية الإصلاح في البلدان النامية وذلك بتخفيض الحواجز غير التعريفية في البلدان المتقدمة .

٢٤ - وتعرف المجلس على السمات الأساسية التالية للآليات الشفافة:

* ينبغي أن تكون الوكالات الشفافة مستقلة عن الضغوط السياسية .
* ينبغي أن تكون عملية الشفافية مفتوحة أمام كل الأطراف المتأثرة وأن تعطيها فرصة لتقديم مدخلات والإعراب عن آرائها .
* ينبغي أن يقتصر برنامج عمل الوكالة على تقصي الحقائق بالتحقيق ، والتحليل الاقتصادي ، وتقديم المشورة في مجال السياسة العامة ؛ ولا ينبغي إشراك الوكالة في وضع السياسات التجارية .
* ينبغي للدراسات المضطلع بها تقييم آثار الحماية على الاقتصاد بأسره . وقد أشار المجلس إلى ضرورة تضمن مثل هذه الدراسات تحليلا لشتى التدابير المحلية التي تمس التجارة ، بما في ذلك إجراءات مكافحة الإغراق ومكافحة الإعانات ، وكذلك ، إذا أمكن ، تأثير الحماية على الشركاء التجاريين ولا سيما البلدان النامية .

* ينبغي أن يقوم بالدراسات مهنيون أكفاء يستخدمون طرق التحليل الاقتصادي الحديثة .
* بالإضافة إلى أعمال المشورة في مجال السياسة العامة قبل أن تتخذ الحكومات قراراتها ينبغي أيضا إجراء دراسات استعراضية بعد اتخاذ القرارات .

٣٥ - ورأى المجلس أيضا أن الطريقة التي ستنفذ بها هذه السمات قد تتوقف على الإطار المؤسسي في كل بلد ، وكان من رأيه أنه ينبغي لأمانة الأونكتاد متابعة التطورات فيما يتعلق بقضايا الشفافية في تصريف شؤون السياسات التجارية .

٣٦ - كما أولى المجلس اهتماما دقيقا للتعاون التقني الذي ينبغي في رأيه أن يلقى أعلى أولوية وأن يتضمن معلومات عن إنشاء الوكالات والمساعدة في بناء المؤسسات والتدريب المتعلق بالمناهج الاقتصادية المناسبة وجمع المعلومات ، ودعا في هذا الصدد البلدان المانحة والوكالات المانحة إلى دعم هذه الجهود .

أقل البلدان نموا

٣٧ - أجرت اللجنة الخاصة للدورة التابعة للمجلس الاستعراض السنوي الثاني للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات . وأكدت كل البلدان من جديد التزامها بجميع جوانب البرنامج وبالتزام كرتاخينا ، وأكدت أقل البلدان نموا من جديد أنها ستواصل تشجيع تنفيذ تدابير في مجال السياسة العامة على المستوى الوطني وفقا للبرنامج ، وأكد شركاؤها الإنمائيون من جديد ضرورة أن توفّر لأقل البلدان نموا زيادة كبيرة ذات بال في المستوى التجميعي للدعم الخارجي وفي نوعيته .

٣٨ - وفي مقرر منفصل قررت اللجنة الخاصة للدورة أن تكون القضيتان الخاصتان التاليتان موضوع استعراض متعمق يجريه المجلس في دورته الربيعية لعام ١٩٩٣:

* تعبئة الموارد المحلية والخارجية ، بما في ذلك حالة الديون وإدارتها ؛
* تحسين فرص التجارة .

٣٩ - ووفقا لالتزام كرتاخينا أكدت البلدان المانحة من جديد تصميمها على تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها في برنامج العمل فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الـ ٤١ بلداً ، ومواصلة جهودها لتلبية احتياجات كل أقل البلدان نموا من الموارد .

٣٠ - كما قررت اللجنة أن تنظر في دورة المجلس الربيعية في مسألة الآثار المترتبة على إضافة بلدان أخرى مؤخرا إلى قائمة أقل البلدان نموا بالنسبة لاحتياجات مجموعة أقل البلدان نموا ككل من الموارد الإضافية .

٣١ - وأخيرا حثت اللجنة المانحين على النظر في تقديم موارد خارجة عن الميزانية لتسهيل مشاركة وفود أقل البلدان نموا فيما يضطلع به مجلس التجارة والتنمية مستقبلا من استعراضات لبرنامج العمل .

برنامج لأفريقيا

٣٢ - ناقش المجلس أيضا إسهام الأونكتاد الممكن ، في إطار ولايته ، في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات ، وقرر أن يطلب إلى الأمين العام الاضطلاع بدراسات وتحليلات وتقارير خاصة بالتحديد بأفريقيا وذلك بشأن قائمة منتقاة من مجالات القضايا لكي ينظر فيها المجلس في دوراته اللاحقة .

٣٣ - كما قرر المجلس عرض التقارير المرحلية بشأن إسهام الأونكتاد في تنفيذ البرنامج الجديد إلى دورة المجلس الربيعية ، وطُلب إلى الأمانة إيلاء الأولوية إلى أنشطة التعاون التقني في أفريقيا . والتُمست موارد خارجة عن الميزانية من المانحين الممكنين لدعم تكثيف مساهمة الأونكتاد في تنفيذ البرنامج الجديد .

٣٤ - وقرر المجلس أيضا تقييم إسهام الأونكتاد في تنفيذ البرنامج الجديد مرة كل سنتين ، على أن يأخذ في اعتباره آليات المتابعة والرصد التي أنشأتها الجمعية العامة .

الانتقال إلى نزع السلاح

٣٥ - قرر المجلس إنشاء فريق عامل مخصص لاستكشاف قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح ، وطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير عن أنشطة مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في هذا المجال وبيان المواضع التي يمكن فيها للأونكتاد القيام بأفضل دور ، وكذلك إعداد تقدير للآثار بالنسبة للموارد ، ومشروع صلاحيات للفريق العامل وجدول زمني للعمل .

التوجهات والأولويات

٣٦ - أشار المجلس إلى أن المؤتمر قرر ، في دورته الثامنة ، أن تكون المجالات الأربعة التالية بمثابة توجهات لتطوير نهج جديدة للتصدي للقضايا القائمة منذ أمد

طويل ، وأفكار متبصرة لمتابعة خطوط العمل الجديد ذات الصلة: شراكة دولية جديدة من أجل التنمية ؛ والترابط العالمي ؛ والطرق المؤدية إلى التنمية ؛ والتنمية المستدامة .

٣٧ - وقرر المجلس ضرورة مراعاة الاحتياجات الخاصة بأفريقيا مراعاة تامة في صياغة برامج عمل الهيئات الحكومية الدولية للأونكتاد ، كما قرر اعتبار البرامج الفرعية التالية أولوية عالية: المنافسة الدولية والسياسات التجارية ، والسلع الأساسية ، والتمويل الإنمائي والديون ، والاستثمار والتكنولوجيا ، وتخفيف الفقر ، والترابط العالمي ، واتساع الأحواز الاقتصادية ، والخصخصة ، والبيئة والتنمية المستدامة ، والتكيف الهيكلي ، وكفاءة التجارة ، وتطوير الخدمات ، وأقل البلدان نموا .

طرق العمل

٣٨ - بالنظر إلى التفاعل المثمر الذي جرى خلال الدورة الحالية مع الخبراء والموظفين الرفيعي المستوى شجع المجلس أمانة الأونكتاد على مواصلة اتخاذ ترتيبات لإشراك خبراء في مداولات المجلس ، وقدمت الوفود عددا من الاقتراحات حول كيفية تحسين هذه العملية .

- - - - -